الصباح الاقتصادية 12

العدد 2852 - السنة العاشرة
الخميس 2 ذو الحجة 1438 - الموافق 24 أغسطس 2017
Thursday 24 August 2017 - No.2852 - 10th Year

أشاد بدور «التجارة والصناعة» و «تشجيع الاستثمار المباشر» ولجنة تحسين بيئة الأعمال في الإنجاز

البنك الدولي : «النافذة الواحدة» لتراخيص الشركات خطوة مهمة لتطوير بيئة الأعمال بالكويت

أكد مدير البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد أن إنجاز الجهات الكويتية المعنية مشروع النافذة الواحدة لتراخيص الشركات يعد خطوة مهمة نحو تطوير بيئة الأعمال في الكويت.

وأشاد رعد في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس بدور وزارة التجارة والصناعة بقيادة الوزير خالد الروضان وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر برئاسة الشيخ مشعل جابر الأحمد الصباح ولجنة تحسين بيئة الأعمال في مجلس الأمة في إنشاء وتوسعة خدمات «مركز الكويت للأعمال» وتحقيق إنجازات ملموسة على صعيد تسهيل وتسيير بدء النشاط التجاري في الكويت واستصدار التراخيص اللازمة لتأسيس الشركات التجارية.

وقال إن مركز الكويت للأعمال يشكل نافذة واحدة ومتكاملة في موقع واحد لإتمام كل الإجراءات الحكومية لتأسيس الشركة التجارية لافتا إلى أن هذا المركز خلال الأشهر السابقة أنجز رزمة كاملة من الخطوات من اجل تسهيل الإجراءات أمام التاجر والمستثمر بما فيها تقليل عدد الإجراءات والأيام المطلوبة لاستصدار تراخيص الشركات بنسبة 50 في المئة وتقليل تكلفة الرسوم المصاحبة لعملية بدء النشاط التجاري في الكويت.

وعدد أربعة إنجازات حققها مركز الكويت للأعمال أهمها عدم الحاجة إلى مراجعة دوائر حكومية مختلفة وتخفيف عدد إجراءات الترخيص نفسها في موقع واحد إضافة إلى تقليل وقت الانتظار وتخفيض تكلفة رسوم التسجيل مستذكرا الجهود التي بذلها وكيل وزارة التجارة والصناعة السابق المرحوم خالد الشمالي في هذا الشأن.

وأشار إلى أن تحسين بيئة الأعمال وإنشاء هذا المركز يتوافق مع الرؤية الأميرية السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا وخطط التنمية الحكومية التي ترمي جميعها إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر العائدات للدولة إضافة إلى خلق فرص عمل ووظائف للمواطنين ورفع دخل المواطن والتشجيع على الإبداع والابتكار.

وذكر رعد أن ذلك يعد جانبا من بيئة الأعمال المتعلق بسهولة دخول السوق لدى التاجر المحلي أو المستثمر الأجنبي مما يعزز من وتيرة النمو الاقتصادي ويشع حركة الابتكار ويعمل على خلق وظائف ورفع قيمة الدخول للأفراد ويساهم في رفع تنافسية الاقتصاد المحلي إزاء الاقتصادات الأخرى في العالم.

وقال إن البحوث الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم تشير إلى الارتباط الوثيق بين الحوكمة السليمة في مجال بيئة الأعمال ومعدلات النمو الاقتصادي ولذا تهتم دول العالم الساعية نحو التقدم الاقتصادي بهذا الجانب المركزي من جوانب العملية التنموية.

وأشار رعد إلى أن هذه الخطوات الإصلاحية تتدرج ضمن رؤية سمو أمير البلاد وأولويات الحكومة الكويتية نحو تنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني الكويتي وخلق فرص عمل للأجيال المقبلة من الشبان والشابات الكويتيين وجعل الكويت دولة جاذبة للإستثمارات والعمل التجاري في المنطقة.

ولفت إلى النجاحات الأخرى التي حققتها جهات حكومية أيضا إضافة إلى وزارة التجارة والصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر لاسيما تلك الإنجازات المتعلقة بتراخيص البناء وإيصال التيار الكهربائي فضلا عن جهود بلدية الكويت التي حققت تقدما ملحوظا في مجال مكننة إجراءات تراخيص البناء وكذلك جهود وزارة الكهرباء والمياه بغية تسهيل عملية إيصال التيار الكهربائي للجهات التجارية الجديدة.

وأكد ضرورة الاستمرارية والسير قدما في الوتيرة نفسها بعد هذه النجاحات نحو تحقيق المزيد من الإنجازات خصوصا في جوانب أخرى متعلقة ببيئة الأعمال في دولة الكويت والتي تتضمن حزمة قوانين الإعسار والتجارة عبر الحدود وعملية تسجيل العقارات.

وعن آخر التشريعات الاقتصادية قال رعد إن البنك الدولي يقديم المساندة الفنية لوزارة التجارة والصناعة للخروج برزمة جديدة من القوانين الاقتصادية تسهل عملية دخول الأسواق الكويتية اهمها مشروع قانون لإعادة تأهيل وتصفية المنشآت التجارية ومشروع قانون آخر لإعادة الهيكلة الطوعية للمديونيات فضلا عن مشروع قانون للاستعلام الائتماني وقانون للمعاملات المضمونة.

وفيما يتعلق بالقانونين الأولين أوضح أن جهودا كبيرة تبذل في الوقت الراهن لمراجعة المسودات النهائية من قبل وزارة التجارة والصناعة معربا عن الأمل في أن تتم الموافقة عليها رسميا وإرسالها إلى مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس الأمة وهو ما سينعكس إيجابا على بيئة الأعمال في الكويت مستقبلا.

وعن التوقعات الإقتصادية لمنطقة الخليج والكويت افاد بأن دول الخليج والدول المصدرة للنفط تأثرت منذ نهاية عام 2014 وبداية 2015 بالتحولات التي شهدتها أسواق النفط العالمية وأهمها الانخفاض الحاد في سعر برميل النفط والذي بشأنه وضع ضغوط على الموازنات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكر رعد أن انخفاض أسعار النفط حفز بعض الحكومات الخليجية خلال السنتين الماضيتين على اتخاذ سياسات وإجراءات إصلاحية لترشيد الإنفاق الجاري والتوجه نحو الاقتراض لتغطية العجز في الموازنة العامة.

وأكد أن الكويت لم تشهد تباطؤا كبيرا في وتيرة النمو الاقتصادي في عامي 2015 و 2016 إذ حققت نموا بنسبة تراوحت بين 2 و 3 في المئة مرجعا سبب وتيرة النمو هذه إلى عاملين رئيسيين أولهما الاستمرار بالإنفاق الحكومي على المشاريع الرأسمالية الضخمة بد النفقات الجارية وثانيهما الحركة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الكويتي خصوصا في عامي 2015 و 2016.

ولفت رعد إلى تأثير اتفاق خفض الإنتاج المبرم نهاية العام الماضي على نسبة النمو وتباطؤ وتيرته خلال العام الحالي متوقعا ارتفاع وتيرة النمو على المدى المتوسط وخلال العامين المقبلين بالعودة إلى مستوياتها المسجلة عامي 2015 و 2016 بحوالي 3 في المئة.

وأرجع التباطؤ في النمو الاقتصادي للعام الحالي إلى الاعتماد شبه الكلي لاقتصادات دول المنطقة على النفط مما يحتم عليها إعادة تعزيز السياسات المرسومة حاليا والهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل للشباب مشددا على ضرورة وجود إصلاحات حكومية مهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

واعتبر أن التحدي القائم أمام دولة الكويت حاليا يتمثل في آلية تحويل التصورات والأفكار التي تضمنتها الرؤية الأميرية السامية والخطط التنموية والإجراءات الإصلاحية إلى واقع ملموس نحو تشجيع وتحفيز القطاع الخاص ليستوعب الأجيال المقبلة في سوق العمل آملا أن «تسير الحكومة في هذا الاتجاه».

وحدد أهم التحديات الاقتصادية في السنوات الثلاث المقبلة في التوترات الجيوسياسية و«تباطؤ أو وتراجع» النمو الاقتصادي لبعض الاقتصادات الكبرى كالصين والتي قد تؤثر بدورها على إجمالي النمو الاقتصادي العالمي فضلا عن ظهور أنماط جديدة من التجارة العالمية لتشمل قارات أو مجموعات دولية تقوم بتبني سياسات حمائية.

وعن علاقة الكويت بمجموعة البنك الدولي أوضح رعد أنها تعود إلى فترة ما بعد استقلال الكويت أي قبل نحو ستة عقود من الزمن مؤكدا أنها «علاقة قوية وقديمة» وشهدت تعاونا في مجالات عدة كانت بداياته في المجالات الاقتصادية ثم توسع لاحقا ليطال قطاعات أخرى.

وقال إن برامج البنك الفنية في الكويت تشمل أربعة محاور رئيسية هي القطاع الخاص والقطاع العام والبنية التحتية وأهمها المحور المتعلق بالتنمية البشرية.

وأضاف أن محور القطاع الخاص يسجل مساعي وبرامج تعاون لتحقيق إنجازات في أربعة مجالات تغطي المشروعات الصغيرة وحماية المنافسة وتحسين بيئة الأعمال ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى عمل مجموعة البنك مع هيئة الشراكة بين القطاعين على إعداد دليل المستثمر لمساعدة المستثمرين على معرفة المشاريع المقترحة خصوصا أن معظم البرامج أو المشاريع الكبيرة المدرجة في الخطة الخمسية سيتم تمويلها عن طريق نظام الشراكة.

وعن برامج البنك المتعلقة بالقطاع العام قال إنها تشمل برنامجين الأول متعلق بإدارة المال العام مع وزارة المالية ويهدف إلى مساعدة الحكومة في تقييم الممارسات والإجراءات الخاصة بإدارة المال العام بشكل سليم أما البرنامج الآخر فيتعلق بآليات تسجيل الأراضي وقطاعات أملاك الدولة بهدف تعزيز قدرات الوزارة على اعداد الدراسات التقييمية.

وتطرق رعد إلى برامج البنية التحتية وبرنامج إدارة النفايات مع بلدية الكويت مبينا أن التنمية البشرية تشمل برامج في قطاع التعليم والأمان الاجتماعي والعمل والصحة.

وأوضح أن مجمل البرامج ونحو 50 في المئة من المشاريع والجهد ينصب على التعليم مشيرا إلى استهداف مؤسسات وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم لإجراء نقلة نوعية في منظومة التعليم العالي.

وذكر أن برامج البنك في قطاع التعليم تشمل كذلك تطوير وتحديث المناهج وتطوير الكوادر الوطنية ونقل التجارب الدولية الجيدة لأنها تمثل جوهر أي عملية إصلاحية مشيدا بالجهود المبذولة ضمن البرنامج الوطني لتطوير التعليم في الكويت.

وقال «لم نر دولا كثيرة تقدم على اتخاذ مثل هذه الخطوات التي تتصف بالجراة» من اجل تطوير قطاع التعليم وتحقيق هذا الإنجاز الكبير.

وبشأن الطاقة والمياه أعرب رعد عن قلق مجموعة البنك الدولي من استنزاف مختلف دول المنطقة للمياه الجوفية لافتا إلى وجود معدلات من استخراج المياه في الكويت تفوق معدلات تجددها الطبيعية بحوالي 20 إلى 30 في المئة «مما يشكل هاجسا تنمويا».

وقال رعد إن معدلات استهلاك النفط لعمليات التحلية ستؤدي إلى استنفاد معظم الإنتاج النفطي في ظل اعتماد الكويت على النفط في تحلية المياه مشددا على وجوب التفكير جديا للتوجه نحو الطاقة البديلة والمضي قدما لاحتضان وتشجيع الطاقة المتجددة.

ومجموعة البنك الدولي باعتبارها مؤسسة تنموية عالمية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية تساهم في إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحروب خصوصا في أوروبا الغربية إذ تم تقديم أول القروض لفرنسا عام 1974 ثم هولندا والدنمارك.

وتشمل المجموعة خمس مؤسسات مختلفة هي البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

كما تعمل في 189 دولة عبر تواجد مكاتب في 120 دولة ومن أولوياتها القضاء على الفقر والجوع فضلا عن التنمية البشرية وتعزيز دور القطاع الخاص وتحديات التغير المناخي.

مدير البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد

- 4 إنجازات حققها المركز أهمها عدم الحاجة إلى مراجعة دوائر حكومية مختلفة
- البحوث الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم تشير إلى الارتباط الوثيق بين الحوكمة السليمة في مجال بيئة الأعمال ومعدلات النمو الاقتصادي

بسبب الضغوطات البيعية وجني الأرباح من بعض المتعاملين الأفراد والمحافظ

البورصة أنهت تعاملات الثلاثاء .. في المنطقة الحمراء

مؤشرات البورصة تغلق على انخفاض

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على انخفاض بسبب الضغوطات البيعية وجني الأرباح من بعض المتعاملين الأفراد والمحافظ التي طالت عددا من الأسهم التي شهدت ارتفاعات سابقة لاسيما أسهم المجموعة منها مجموعة «الاستثمارات الوطنية» بقيادة سهم شركة «زين».

وكان لافتا أن أسهم القطاع المصرفي كانت من أفضل القطاعات التي استفادت من مجريات الجلسة المتراجعة وليأتي في الصدارة كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي «بيتك» رغم وتيرة التذبذب التي هيمنت على مسار الأداء العام وما انعكس سلبا على كمية الأسهم المتداولة التي سجلت انخفاضا كبيرا مقارنة مع الجلسات الثلاث الماضية.

ورغم التراجع الذي أقفل عليه المؤشر السعري فإن أوامر الدقائق الأخيرة في اتجاه الشركات النشغيلية قد ساندت بصورة مباشرة حركة هذا المؤشر للتقليص جزء من خسائره من النقاط ليتمسك بمستوى 6922 نقطة.

كما كان ملاحظا اشتداد الضغوطات والعمليات المضاربية الطفيفة على كثير من أسهم شركات القطاعات الأكثر نشاطا مثل المواد الأساسية والخدمات الاستهلاكية في حين كان العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة ما زال يستحوذ على اهتمامات الكثير من المتعاملين لا سيما الأفراد وتحديدا الصغار منهم.

وبدا من وقائع الجلسة منذ البداية وحتى قرع جرس الإغلاق أن بعض الشركات مزدوجة الإدراج مثل «جي إف إتش» المدرجة في سوقي دبي والكويت وغيره قد شهدت تراجعات بهدف جني الأرباح بعد سلسلة الارتفاعات منذ بداية شهر أغسطس.

ومن الملوقع أن تشهد مجريات الجلسة الختامية غدا الخميس استمرار منهجية عمليات جني الأرباح كما المعتاد مع نهاية الأسبوع مما قد يؤثر على المحصلة النهائية للسيولة التي ما زالت تراوح مكانها حول الـ 14 مليون دينار تقريبا «ما يعادل 45.7 مليون دولار».

وتابع بعض المتعاملين إفصاحا عن بيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة «المدار للتمويل والاستثمار» تمثل 67.88 في المئة من رأسمال الشركة بقيمة 1.8 مليون دينار «نحو 5.8 ملايين دولار».

واهتم بعض المتعاملين بإفصاح عن تنفيذ بيع أوراق مالية «مدرجة» لمصلحة حساب وزارة العدل – إدارة التنفيذ إضافة إلى إيضاح من المجموعة الخصوصية القابضة بخصوص استقالة أعضاء مجلس الإدارة.

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول «المعامل» و«سنرجي» و«تحصيلات» و«أموال» و«أفق» أما الأكثر تداولا فكانت «زين» و«الامتياز» و«أهلي متحد» و«ابيار» و«أعيان».

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها «المدار» و«للوساطة» و«وطنية م ب» و«يونيكاب» و«بيت الطاقة» في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 52 شركة وانخفاض أسهم 44 شركة من إجمالي 125 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم «كويت 15» على 6.13 مليون سهم تمت عبر 548 صفقة نقدية بقيمة نحو 3ر5 ملايين دينار «نحو 11.4 مليون دولار».

وأقفل المؤشر السعري منخفضا بنحو 9.53 نقطة ليبلغ مستوى 6922.48 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 13.9 مليون دينار «نحو 45.4 مليون دولار» من خلال 69.2 مليون سهم تمت عبر 3188 صفقة نقدية.

«المركز»: تراجع إجمالي الأرباح نصف السنوية للشركات الخليجية 1 في المئة

قالت شركة المركز المالي إن أرباح الشركات الخليجية انخفضت بنسبة 1 في المئة خلال النصف الأول من عام 2017 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضافت «المركز» في تقرير متخصص أمس أن السعودية والبحرين والكويت حققت نموا للارباح بنسب 7 و6 و2 في المئة على التوالي متوقعا أن ترتفع أرباح الشركات الخليجية بنسبة 8.1 في المئة لعام 2017 باكمله بناء على معدل استقرار أسعار النفط والمرونة في الهوامش.

وأوضحت أن الأداء الإيجابي للقطاع الخاص غير النفطي عزز نمو الأرباح في المملكة العربية السعودية في حين ساهم الأداء الإيجابي في قطاع السلع الأساسية وكذلك قطاع العقارات في نمو أرباح الشركات في الكويت بصورة كبيرة.

وذكرت أن انخفاض أسعار النفط استمر على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلها اتحاد المنتجين في منظمة «أوبك» للحد من وفرة المعروض حيث انخفض خام برنت بنسبة 9.3 في المئة في الربع الثاني من عام 2017 ليغلق عند 47.9 دولار مقارنة بـ 52.8 دولار في نهاية الربع الأول من عام 2017.

وأشارت «المركز» إلى أن أرباح القطاع المصرفي الكويتي انخفضت بنسبة 2 في المئة خلال النصف الأول من عام 2017 نظرا إلى الأوضاع الائتمانية الصعبة وانخفاض النمو في السوق المحلي بينما حققت بنوك «الوطني» و«بوبيان» و«برقان» نموا للارباح بنسبة 9 و15 و23 في المئة على التوالي.

وذكرت أنه من بين شركات الاتصالات سجلت «زين» تراجعا في النمو بنسبة 8 في المئة نظرا لانخفاض قيمة العملة بشكل استثنائي في السودان بينما شهدت شركة «اوريدو» الكويتية ارتفاعا في الأرباح بنسبة 21 في المئة مدفوعة بارتفاع العملاء الجدد وجهود خفض التكاليف وعلاوة على ذلك حقق قطاع السلع الكويتية ارباحا بنسبة 20 في المئة بسبب ارتفاع أسعار السلع.

مجموعة «زين» تستعرض أجندتها في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لـ 2016

أعلنت مجموعة زين إصدار تقريرها السنوي السادس «ابتكر من اجل مستقبل مستدام» مستعرضة فيه أجندتها في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لعام 2016 والشراكات الرئيسية التي دخلتها.

وقالت المجموعة التي تدير ثماني شبكات اتصالات متطورة في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا في بيان صحافي امس ان إصدار نسختها السادسة من التقرير ينسجم مع المبادىء التوجيهية للأمم المتحدة ويلتزم بارشادات مبادئ مبادرة التقارير العالمية.

وبينت ان التقرير يستعرض تفاصيل اجندة الاستدامة الخاصة بها والشراكات الرئيسية التي دخلتها والتزاماتها مع كيانات عالمية ومنها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومبادرة ويتبكر للسلام والتنمية وشبكة خط حماية الطفل ومنظمة لاجئون متحدون وشركة فيسبوك.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في المجموعة بدر الخرافي ان مجموعة زين تؤمن انه ينبغي للكيانات المؤسسية أن تؤدي دورا محوريا من خلال الإسهام بدعم فعال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع القدرات الابتكارية في المنطقة وعلى الأخص في ما يتعلق بالشباب.

وذكر ان المنطقة تواجه تحديات كبيرة «ولذلك كان لزاما علينا كمؤسسة مسؤولة اجتماعيا أن نسعى إلى التعاون مع الآخرين والعمل على تحسين ظروف المجتمعات والشعوب» واضاف ان المصاعب المتواصلة التي تواجه أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا تفرض ضغوطا كبيرة على الدول التي نعمل فيها فعدد النازحين بسبب النزاعات والصراعات المستمرة يواصل الارتفاع مما يستلزم علينا دعم الجهود المبذولة من اجل حياة افضل للاجئين.

و قال ان مجموعة زين دأبت على خوض مساع واضحة على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات بما في ذلك تعاون شركة زين الأردن مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركة فيسبوك من أجل توفير اتصال واي فاي عالي السرعة للاجئين ولمجتمعات فقيرة في مراكز تم اختيارها في الاردن في مشروع سيظل قائما مدة 5 سنوات.

العبدالجليل : القرارات الاقتصادية والاجتماعية ضرورية لتعزيز العمل العربي المشترك

اكد وكيل وزارة المالية المساعد للشؤون الاقتصادية نبيل سليمان العبدالجليل اهمية القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

جاء ذلك في تصريح لعبدالجليل لوكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش ترؤسه وفد دولة الكويت المشارك في اعمال الدورة العادية الـ100 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين.

وقال ان المجلس عقد اجتماعه بمشاركة ممثلي الدول العربية ومدراء عامي مؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك وعضوية عدد من المسؤولين بوزارات المالية والخارجية والتجارة والصناعة.

واشار الى ان الاجتماع بحث العديد من موضوعات العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وفي مقدمتها تقرير الامين العام لجامعة الدول العربية حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة 99 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

واضاف ان الاجتماع بحث كذلك نشاط القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بين دورتي 99 و100 والاجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس بهذا الشان.

كما بحث المجلس اعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية 29 المقرر عقدها بالسعودية مارس 2018 ومتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الافريقية في دورتها الرابعة «غينيا الاستوائية نوفمبر 2016».

وقال العبدالجليل ان الاجتماع ناقش متابعة تنفيذ اعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول امريكا الجنوبية «السعودية 2015» والاعداد للقمة العربية مع دول امريكا الجنوبية في دورتها الخامسة المقرر عقدها في فنزويلا عام 2018.

كما بحث المجلس التعاون بين منظومتي الجامعة العربية والامم المتحدة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتقرير متطلبات اتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحضيرات الاتحاد الجمركي العربي ولجانه الفنية المنبثقة عنه والاستثمار في الدول العربية والموضوعات المتعلقة بالمنظمات العربية المتخصصة واخرى تتعلق بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية والموضوعات الدورية الاقتصادية.

وذكر انه عرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع البرنامج العربي للتنافسية والتزام اليمن بتوصيات مجموعة العمل المالي والآثار المترتبة على تصنيف اليمن «دولة عالية المخاطر».

كما ناقش الاجتماع «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني» كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي بالدول العربية والعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني «2016 – 2026» والتعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

نبيل العبدالجليل